في حضرة الملك عبد الله

مأمون فندي *

المملكة العربية السعودية جزء أساس ومهم لحل معضلة الاستقرار في الشرق الأوسط، وإن كان البعض يعتقد أنها جزء من المشكلة أيضاً!!

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وتكرار مقولة الـ١٥ من ١٩ في صحف الغرب وتلفزته، صورت السعودية مجتمعا ونظاما على أنها جزء من المشكلة، لكن من يستمع ويرى دونما أحكام مسبقة مقولات خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز لا يفوته ملاحظة التوجه الاستراتيجي (strategic direction) الذي يضع المملكة في قلب أحداث الشرق الأوسط الساخنة، بداية من أزمة سوريا مع مجلس الأمن الدولي، إلى التوصل إلى حالة استقرار في العراق، إلى الملف الفلسطيني حتى الإصلاح الداخلي وتدعيم شرعية الدولة. فمنظومة الأفكار والمفاهيم الحاكمة لهذه الرؤية الواضحة وذلك التوجه الأستراتيجي المتماسك بدت كلاً متكاملا في ما قاله جلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز في لقاء خاص خصني به الأيام الماضية وزميلي الأستاذ جهاد الخازن. توجه يكشف أن المملكة مفتاح الحل لا العكس.

من يقترب من الملك، لا ليسمع فقط وإنما ليلاحظ تعبيرات الوجه، وإشارات اليد، وثبات العينين، لا تفوته ملاحظة أنه أمام رجل يتمتع بثقة حضارية، يقف خلفها ثقل سياسي ومالي يجعل المملكة العربية السعودية لاعبا أساسيا في الساحتين الإقليمية والدولية، إضافة إلى الحكمة التاريخية المتوارثة عن الملك المؤسس لمملكة أفعال مدروسة لا مملكة أقوال طائشة.

السعودية اليوم وفي ظل ملك كهذا وبثقلها السياسي والمالي، خصوصا بعد تلك الطفرة في أسعار النفط، لا بد أن تكون لاعبا رئيسيا في الملفات الساخنة في المنطقة، فبدا واضحا من حديث الملك لنا أن الإرادة السياسية موجودة، ولكن كل الدول ربما تكون لديها إرادة سياسية، فهل في المنطقة من دولة لديها نفس الأدوات الروحية والمالية والدبلوماسية كي يناط بها هذا الدور وتكون مفتاح الحل؟ بالطبع لا!

قدرة المملكة على إقناع الخمسة الكبار في مجلس الأمن الدولي بالموافقة على المقترح السعودي لنقل استجواب المسؤولين الأمنيين السوريين من بيروت إلى جنيف، تعني تعاظما للدور السعودي في قضايا حساسة إقليميا. فالخمسة الكبار لا يتفقون بسهولة حتى فيما بينهم، فماذا عن الملك وعن المملكة وربما عن موفده الأمير بندر بن سلطان ووزير خارجيته الأمير سعود الفيصل الذي غير من وجهة نظر الدول العظمى تجاه سوريا؟!

ذكرى البيعة ٦

ظني أن الأمر مربوط بانطباع تكون لدى القادة في الدول الكبرى عن الملك عبد الله، هذا الإنطباع الإيجابي عن صراحة الملك ووضوحه فيما يقول مدعوما بثقل المملكة المالي والسياسي وقدرتها على التنفيذ هو بداية القراءة الصحيحة لما حدث. فمن قبل استطاعت المملكة أن تلعب دورا أساسيا في تخليص ليبيا من ورطتها مع المجتمع الدولي، وكان الأمير بندر موفد الملك أيامها، واستطاعت المملكة أيضا بثقلها السياسي أن تنهي الصراع الأهلي في لبنان عن طريق اتفاق الطائف الذي، وحتى وقتنا هذا، ما زال هو الأسمنت الذي يحفظ للموزاييك اللبناني تماسكه، ضمن هذا الرصيد السياسي للمملكة، والذي يؤكد للعالم ان السعوديين لا يدخلون في أمر إلا إذا كانت لديهم الرغبة والإرادة والقدرة على حلّه، تعاظم هذا الدور أيضا من خلال مبادرة الملك عبد الله في بيروت ٢٠٠٢ والتي عرفت فيما بعد بالمبادرة العربية لحل الصراع العربي الإسرائيلي.

في السياسة كما في عالم المال تحتاج الدول كما يحتاج الأفراد إلى سمعة طيبة (good credit)، والمملكة لديها الرصيد في هذا ولديها السمعة عند الدول الكبرى، وتضاعف هذا الرصيد بمجيء الملك عبد الله إلى سدة الحكم، فالرئيس بوش، مثلا يقول عنه أنه رجل واضح «straight»، هذا ما نقول عنه في مصر بأنه «رجل دوغري» أي لا مواربة فيما يقول.

ربما هذه الصراحة وعدم المواربة والتي كانت واضحة في حديث الملك لنا وكذلك في ملامح وجهه وحركات يده، هي التي جعلته قادرا على ترميم العلاقة السعودية الأمريكية رغم ما أصابها من عطب بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، فلو حدث هذا الشرخ في العلاقات بين أمريكا وأي دولة أخرى غير المملكة لربما رأينا الدبابات الأمريكية في الشوارع ورأينا حاملات الطائرات في المياه الإقليمية لتلك الدولة، خصوصا في ظل أجواء التحريض والتربص لدى الدوائر المعادية. قدرة القيادة السعودية على تعديل الأوضاع وترميم تلك العلاقة الاستراتيجية في عالم اليوم المتقلب أقرب إلى المعجزة منها إلى العمل السياسي. أيضا هذا يضيف إلى رصيد المملكة ورصيد الملك في قدرتها على التحلّي بالصبر وبالسرّية في التعامل مع القضايا الحساسة، لذا لم استغرب عندما عرفت بأن للمملكة ادواراً متعددة في أعقد ملفات المنطقة السياسية.

ولا أتوقع أن الدور السعودي قد توقف في الملف السوري أو اللبناني عند الوساطة في التوصل إلى اتفاق بنقل مقر التحقيق إلى مكان «يحفظ كرامة سوريا». ظني أن الدور السعودي في محاولة إنقاذ سوريا ربما يكون أقرب إلى دورها في إنقاذ ليبيا. نحن أمام بداية لعبة أكبر لا في نهايتها.

وزيارة الأمير بندر إلى سوريا التي تلت الإتفاق هي مجرد مؤشر، فعندما يرسل المطبخ السياسي السعودي الأمير بندر بتوجيه ملكي إلى دولة ما يعني ذلك أن اللعبة معقدة وأن الإستراتيجية متكاملة، وأن الموفد لديه صلاحيات لا حدود لها.

القصة ليست دور السعودية في إنقاذ سوريا من ورطتها أو منحها غطاء سياسيا كي تبحث لنفسها عن مخرج «يحفظ للشعب السوري كرامته»، كما قال الملك، القصة بالنسبة لي هي أن للمملكة دورا في العراق واستقراره، ودورا في الصراع العربي الإسرائيلي، وأن المملكة لديها توجه إصلاحي داخلي في ذات الوقت، إذن نحن أمام استراتيجية واضحة ومتكاملة، لا تتعامل مع القضايا متفرقة.

خذ الشأن العراقي كمثال ودور السعودية فيه، كي تتعرف على ملامح تلك الرؤية المتكاملة، فمثلا ما هو مطروح إيرانيا وأمريكيا وحتى عراقيا هو الحديث عن ديموقراطية عراقية أو نظام فيدرالي ينظم العلاقة بين الشيعة والسنة والأكراد، أي أننا أمام تصورات طائفية للوضع في العراق، في المقابل طرحت المملكة عروبة العراق، أي العروبة كمظلة أكبر يدخل تحتها الشيعة والسنة، وبذلك تخرج المملكة العراق من براثن الطائفية الضيقة، إلى رحابة أفق العروبة. بالطبع للمملكة مصالحها الخاصة في هذا الطرح وأولها هو الحد من تعاظم الدور الإيراني في جنوب العراق، هذا الدور الذي استفاق عليه الأمريكيون مؤخرا عندما أدركوا بأنهم سلموا جنوب العراق لإيران دون أن يدروا. قدرة المملكة على طرح مفاهيم بديلة وحاكمة تساهم في استقرار العراق وقدرتها على تحريك العشائر في داخل العراق، وكذلك القوى العراقية المختلفة التي تؤمن بدور سعودي بناء في العراق، يجعلنا أمام توجه استراتيجي متكامل ومتماسك. ما لفت نظري في الحديث الذي خصني وزميلي به جلالة الملك هو إلمام جلالته بأدق تفاصيل تلك الملفات الشائكة. وخارج هذا التوجه الإستراتيجي الذي يجعل دور المملكة محوريا في المنطقة ويجعلها جزءا من الحل لا جزءا من المشكلة، تحدث جلالته بصراحة عن سياسات المملكة من البترول إلى الإصلاح، كان حديثا صريحا مليئا بالمفاجآت، ولكن ربما كان لهذا حديث آخر أو مقام آخر

*جريدة الشرق الوسط ٢٠٠٥/١١/٢٨